

التقرير الإستراتيجي الفلسطيني

2005

الفصل السادس

المؤشرات السكانية الفلسطينية

المؤشرات السكانية الفلسطينية

مقدمة

انتهت سنة ٢٠٠٥ ولا يزال أكثر من نصف شعب فلسطين يُعاني مرارة اللجوء والعيش القهريّ في الخارج، كما لا يزال أكثر من مليون و٦٠٠ ألف فلسطيني آخرين مشردون، لكنهم يعيشون في الإطار الجغرافي لفلسطين، مما يجعل قضية اللاجئين الفلسطينيين أقدم وأضخم قضية لاجئين في العالم. وعلى الرغم من عشرات القرارات الدولية التي تدعم حق اللاجئين في العودة إلى أرضهم، فإنّ "اسرائيل" لا تكتفي بإنكار حقوق الفلسطينيين والقرارات الدولية، وإنما تسعى بشكلٍ حثيثٍ لتهويد فلسطين، وفرض حقائق جديدة على الأرض تؤدي إلى تهجير مزيدٍ من الفلسطينيين الصامدين على أرضهم.

ولا تزال نسبة المواليد العالية وسط الفلسطينيين، مقارنةً بالنسبة المنخفضة للمواليد الاسرائيليين، عنصراً أملٍ للفلسطينيين، ومصدر قلقٍ كبيرٍ للاسرائيليين. وليس من المستبعد أن يتجاوز عدد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية عدد اليهود في السنوات القليلة القادمة. غير أنه لا يمكن التعويل على مجرد الزيادات السكانية في الشّأن المتعلق بحسم الصراع، واسترداد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

مؤشرات سكانية عامة

يقدرّ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عدد الفلسطينيين في العالم مع نهاية عام ٢٠٠٥ بنحو عشرة ملايين و١٠٠ ألف فلسطيني، بواقع ٤ ملايين و٩٠٠ ألف في فلسطين التاريخية موزعين على: مليونين و٤٠٠ ألف في الضفة الغربية، ومليون و٤٠٠ ألف في قطاع غزة، وحوالي مليون و١٠٠ ألف فلسطيني يقيمون في الكيان الاسرائيلي. أما أكبر تجمع للفلسطينيين في الشتات فهو في الأردن حيث يقيم نحو ٣ ملايين^(١).

ويُعدُّ الشعب الفلسطيني من الشعوب ذات الخصوبة العالية إذ يبلغ معدل الخصوبة الكلي ٤,٦ مواليد لكل امرأة حسب آخر إحصائية سنة ٢٠٠٣. كما يبلغ معدل المواليد العام ٣,٣٧ مولوداً لكل ألف من السكان، أما بالنسبة للعمر المتوقع للبقاء على قيد الحياة فقد بلغ ٧١,٧ سنة للذكور، و٧٣,٤ سنة للإناث وذلك في العام ٢٠٠٥^(٢). وتشير بعض المصادر إلى أن نسبة الخصوبة في الضفة الغربية في سنة ٢٠٠٥ كانت ٤,٤ مواليد لكل امرأة، أما في قطاع غزة فكانت ٥,٩١ مواليد لكل امرأة^(٣).

جدول رقم ٦/١: مؤشرات سكانية عامة لسنة ٢٠٠٥

عدد الفلسطينيين الكلية (بالمليون)	معدل المواليد (لكل ألف)	معدل العمر (للذكور)	معدل العمر (للإناث)
١٠.١	٣٧.٣	٧١.٧	٧٣.٤

ويمتاز المجتمع الفلسطيني بأنه مجتمع فتي، حيث تبلغ عدد الأفراد الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة ٥٢.٨٪، أي حوالي مليوني شخص من مجموع السكان في الضفة والقطاع. وقد بلغ عدد الذكور الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة في الضفة الغربية ٦٠٥ آلاف و٣٦٠ ذكراً مقابل ٥٨٢ ألفاً و٧٨٠ أنثى، أما في قطاع غزة، فقد بلغ عدد الذكور ٣٩٠ ألفاً و٨٣ ذكراً مقابل ٣٨٤ ألفاً و٥٠٠ أنثى. أما المسنين (٦٥ سنة فأكثر) فقد بلغ عددهم ١١٤ ألفاً و٨٠٠ مسن، أي بنسبة ٣٪ من مجمل السكان، منهم ٤٩ ألفاً و٣٠٠ ذكراً، و٦٥ ألفاً و٥٠٠ أنثى^(٤).

هناك لبسٌ أو سوء فهم يقع فيه بعض من يكتب

اللاجئون الفلسطينيون

عن الفلسطينيين في الخارج، فبعض الباحثين يظن

أنهم اللاجئون الفلسطينيون نتيجة حرب ١٩٤٨ وهذا خطأ، فكثير من لاجئي الـ٤٨ لا يزالون يعيشون داخل فلسطين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبعضهم الآخر يضيف إلى لاجئي الـ٤٨ أولئك الذين تشرّدوا نتيجة حرب الـ٦٧ من الضفة الغربية وغزة (أطلق عليهم لقب نازحين)، وهذا أيضاً لا يكفي لتحقيق الدقة المطلوبة، وذلك لأن أعداداً كبيرة من الفلسطينيين خرجت من الضفة الغربية وقطاع غزة لأسباب مختلفة خلال الفترة ١٩٤٨-١٩٦٧، وخصوصاً من انتقل منهم للضفة الشرقية من الأردن أو ذهب إلى بلدان الخليج العربي والمهجر طلباً للرزق، وهؤلاء محرومون أيضاً من حق العودة إلى الأرض المحتلة، وهناك أيضاً أعداد كبيرة من الشباب خرجت للدراسة أو للعمل من الضفة والقطاع منذ ١٩٦٧ وحتى الآن، وحرمتهم السلطات الصهيونية من حق العودة بحجج مختلفة، مثل انتهاء تصريح الخروج وغيره، فضلاً عن أبعادوا قسراً عن فلسطين بسبب مقاومتهم للاحتلال. وعلى هذا، فإن قدراً كبيراً من اللاجئين الفلسطينيين هم مشردون، ولكنهم لا يزالون يقيمون في الحدود الجغرافية لفلسطين، وهناك عددٌ كبير آخر من الفلسطينيين المقيمين خارج فلسطين، وهم ليسوا بالضرورة من اللاجئين بسبب حرب ١٩٤٨.

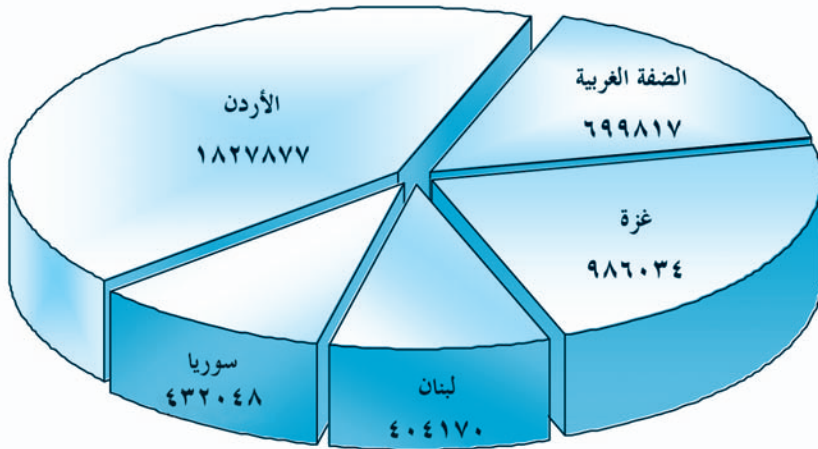
لقد نجح الغزو الصهيوني المنظم في الاستيلاء على ٧٧٪ من أرض فلسطين وطرد أهالي ٦٧٥ مدينة وقرية، من ذلك الجزء من فلسطين الذي أصبح يسمى "إسرائيل". هؤلاء "اللاجئون الفلسطينيون" بلغ عددهم عام ٢٠٠٠ حوالي ٥ ملايين و٢٥٠ ألف لاجئ، موزعون على ٦٠٠ مخيم وقرية في ما تبقى من فلسطين والبلاد العربية المجاورة، هذا بالإضافة إلى أماكن اللجوء في

مدن عربية وأجنبية أخرى. وأوضح تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن ٤٢,٥٪ من الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة في نهاية عام ٢٠٠٥ هم لاجئون من الأرض المحتلة سنة ١٩٤٨^(٥). وتُظهر أعداد اللاجئين المسجلين لدى الأونروا أن عدد اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية يبلغ نحو ٧٠٠ ألف لاجئ، بينما يبلغ عدد اللاجئين في قطاع غزة ٩٨٦ ألفاً، أي ما مجموعه حوالي مليون و٦٨٦ ألف لاجئ^(٦).

الجدول رقم ٦/٢: إجمالي عدد اللاجئين المسجلين لدى الأونروا في كل بلد حتى تاريخ ٢٠٠٥/١٢/٣١

المنطقة	عدد الأفراد	المواليد	العائلات
الضفة الغربية	٦٩٩٨١٧	٧٧٦٨	١٥٣٤٨٥
غزة	٩٨٦٠٣٤	٢٤٣٢١	٢١٢٩٤٣
لبنان	٤٠٤١٧٠	٣٤٨٢	١٠٢٦٠٣
سوريا	٤٣٢٠٤٨	٨٠١٤	١٠٢٥٠٨
الأردن	١٨٢٧٨٧٧	٢٥٨٦٣	٣٥١٩٩١
المجموع الكلي	٤٣٤٩٩٤٦	٦٩٤٨٨	٩٢٣٥٣٠

أعداد اللاجئين المسجلين لدى الأونروا حتى ٢٠٠٥/١٢/٣١

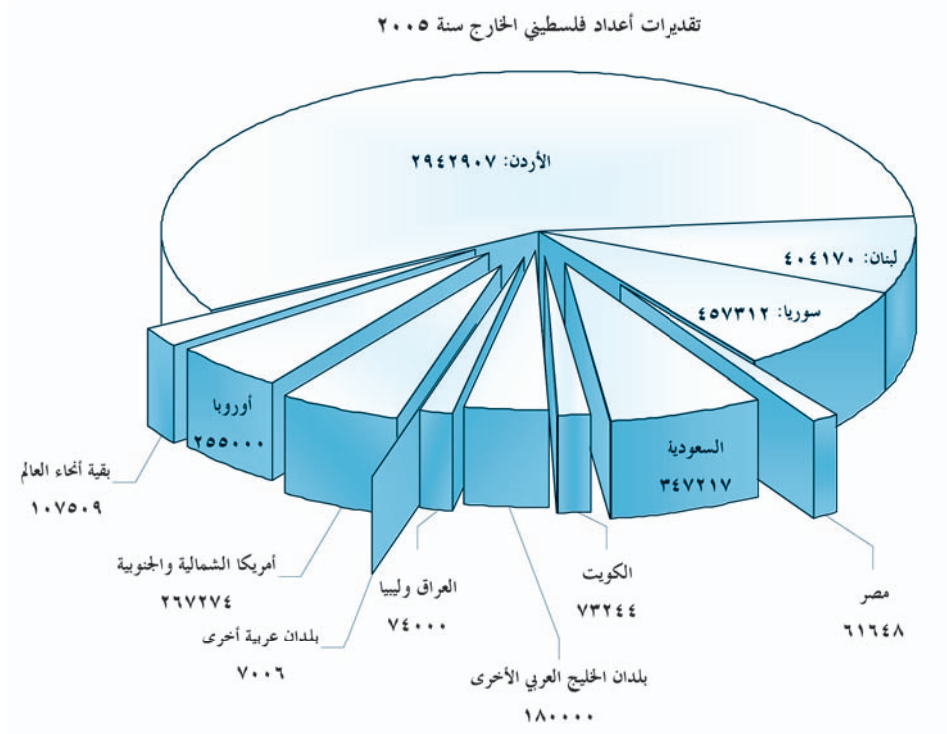


أما الفلسطينيون المقيمون في الخارج فيُقدَّر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عددهم في نهاية سنة ٢٠٠٥ بنحو خمسة ملايين و٢٠٠ ألف فلسطيني^(٨)، يتركز نحو ثلاثة ملايين منهم في الأردن، بينما يقيم نحو ٤٣٢ ألفاً في سوريا، ونحو ٤٠٤ آلاف في لبنان. ونلاحظ أن عدد اللاجئين المسجلين لدى الأونروا في الأردن بلغ مليوناً و٨٢٧ ألفاً و٨٧٧ لاجئاً، وهو ليس العدد الحقيقي للفلسطينيين المقيمين في الأردن، بسبب وجود أعداد كبيرة من الفلسطينيين

الذين لم يسجلوا أنفسهم في الأونروا، ولم يحتاجوا إلى خدماتها (انظر الجدول رقم ٦/٢). وهناك صعوبة بالغة في تقدير أعداد الفلسطينيين حسب أماكن تواجدهم في الخارج، فهم يحملون في الأردن الجنسية الأردنية، وهناك بلاد كثيرة لا تُفرد لهم إحصائيات خاصة، كما أن هناك حالة حراك مستمرة لآلاف الفلسطينيين باتجاه دول الخليج العربي، والمهاجر في أوروبا وكندا وأستراليا وغيرها. فضلاً عن أن كثيراً منهم يحملون جنسيات مختلفة في مهاجرهم وشتاتهم. وبناء على استخلاص وتركيب ومقارنة العديد من التقديرات والجداول، وتقدير نسبة الزيادة السكانية السنوية للفلسطينيين ٤،٣٪، مع مراعاة الهجرة من بلدان مثل لبنان، وتزايد المهاجرين القادمين إلى بلدان الخليج وأوروبا وكندا وأستراليا، نُقدّم الجدول التالي (رقم ٦/٣) الذي نرى أنه أقرب إلى الدقة، وإن كانت الأرقام لا تزال بحاجة إلى مزيد من المراجعة، وهو على أي حال، قريب جداً في محصلته العامة من تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:

الجدول رقم ٦/٣: تقديرات الفلسطينيين المقيمين في الخارج

٢٠٠٥	١٩٩٨	
٢٩٤٢٩٠٧	٢٣٢٨٨٠٣	الأردن
٤٠٤١٧٠	٣٥٧٥٥٩	لبنان
٤٥٧٣١٢	٣٦١٨٨٤	سوريا
٦١٦٤٨	٤٨٧٨٤	مصر
٣٤٧٢١٧	٢٧٤٧٦٢	السعودية
٧٣٢٤٤	٥٧٩٦٠	الكويت
١٨٠٠٠٠	١٠٥٥٧٨	بلدان الخليج العربي الأخرى
٧٤٠٠٠	٧٤٢٨٤	العراق وليبيا
٧٠٠٦	٥٥٤٤	بلدان عربية أخرى
٢٦٧٢٧٤	٢٠٣٥٨٨	أمريكا الشمالية والجنوبية
٢٥٥٠٠٠	١٩٠٠٠٠	أوروبا
١٠٧٥٠٩	٦٩٢٤٨	بقية أنحاء العالم
٥١٧٧٢٨٧	٤٠٧٧٩٩٤	مجموع الفلسطينيين في الخارج



ومن نماذج إشكالات التقديرات ما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين في أوروبا، إذ يُقدَّر العدد بشكل عام بحوالي ٢٠٠ ألف حسب المجلس الأوروبي موزعين كالتالي: ألمانيا ٨٠ ألفاً، الدانمرك ٢٠ ألفاً، بريطانيا ١٥ ألفاً، السويد ٩ آلاف، وفرنسا ٣ آلاف. ولكن هناك تقديرات أخرى تشير إلى أن عدد الفلسطينيين في ألمانيا وحدها يتجاوز الـ ٢٠٠ ألف، وفي بريطانيا حوالي ٥٠ ألفاً، فضلاً عن الدول الأخرى التي لم يشملها تقدير المجلس الأوروبي، والتي يتواجد بها عدد لا بأس به من الفلسطينيين كهولندا وإيطاليا والنمسا وإسبانيا وغيرها^(٩). وقدّر د. عباس شبلاق، الباحث في مركز دراسات اللاجئين في جامعة أوكسفورد البريطانية، عدد الفلسطينيين الموجودين في دول الاتحاد الأوروبي وحدها بنحو ربع مليون شخص، من ضمنهم زهاء ٢٥ ألفاً في بريطانيا وحدها، والتي تأتي في المرتبة الثالثة من حيث مجموع الفلسطينيين القاطنين فيها^(١٠).

إن مبدأ الصهيونية الثابت منذ نشأتها إلى اليوم هو الاستيلاء على الأرض والقضاء على أهلها بالقتل أو الطرد أو الاضطهاد. وهذا هو ما يسمى اليوم في القانون الدولي بالتنظيف العرقي. وهو جريمة حرب لا تسقط بالتقادم ويتوجب

الصراع الديموغرافي الفلسطيني - الإسرائيلي

تطبيق العدالة بالقصاص لجريمة تمت، وإرجاع الشيء إلى أصله قبل الجريمة، أو التعويض إن لم يكن ذلك ممكناً. ومهما تغيرت المبررات والوسائل على مدى العقود الماضية، لا يزال هذا المبدأ الصهيوني سارياً إلى اليوم.

في أثناء الانتداب البريطاني الذي طبق وعد بلفور المشؤوم، سنتّ حكومة الانتداب القوانين لتسهيل استيلاء المهاجرين اليهود الصهاينة على الأرض الفلسطينية وطردهم الأهلالي الذين كانوا يعيشون عليها. وقد نجحت هذه الخطط في زيادة ملكية الصهاينة في فلسطين بمقدار ٣٪ من مساحتها، أي من ٢٪ في العهد العثماني إلى ٥٪ في نهاية الانتداب. لكن الخطر الأكبر كان في تدفق المهاجرين اليهود الذين وصل عددهم في نهاية الانتداب إلى ٣٠٪ من مجموع السكان. وغالب هؤلاء كانوا من حملة السلاح وكثير منهم خدم في الحرب العالمية الثانية. هؤلاء جاءوا إلى فلسطين ليس لغرض اللجوء المستكين كما يدعون، بل لغزو فلسطين واقتلاع أهلها منها.

وهذا يأتي بنا إلى نكبة ١٩٤٨ التي نجح الغزو الصهيوني المنظم في طردهم أهالي ٦٧٥ مدينة وقرية، والتي أصبح أهلها لاجئون، والذين بلغ عددهم عام ٢٠٠٠ حوالي ٥ ملايين و٢٥٠ ألفاً. وقد كانت هذه أكبر جريمة منظمة ومستمرة للتنظيف العرقي في التاريخ الحديث. وخلاف كل جرائم الحرب والفظائع الأخرى التي كانت تبدأ وتنتهي في أثناء الحرب المستعرة، استمرت هذه الجريمة في الحدوث بشكل يومي منذ عام ١٩٤٨ إلى اليوم، وإن اختلفت صورها، تحت غطاء الحرب المكشوفة أو السلام الساخن، أو الاحتلال، أو المناوشات. ولعل هذا الاستمرار في اقتراف جرائم النكبة لأكثر من نصف قرن، بجانب حجمها الهائل، ما يميزها عن غيرها من الجرائم في التاريخ الإنساني. ورغم أن جرائم كثيرة حدثت في التاريخ، إلا أن معظمها أو كلها، عدا النكبة، قد حدثت في التاريخ البعيد غير المسجل، أو حدثت وانتهت في أثناء الحرب المستعرة، أو حدثت وأوقفتها قوى معارضة لهذه الجريمة، أو حدثت بشكل عفوي أو غوغائي أو جماهيري أو غير مخطط له على نطاق واسع.

أما النكبة فهي حالة مستمرة، في أثناء الحروب وفيما بينها، ولم توقفها القوى الغربية التي أمدتها منذ البداية بالمال والسلاح والتأييد السياسي والمعنوي، بل واستمرت في هذا الإسناد إلى يومنا هذا، وهذا الحدث مخطط له منذ أمد بعيد. ولا يزال تنفيذه مستمراً دون هوادة، تحت سمع وبصر العالم الذي يرى هذه الجرائم على شاشات التلفزيون وصفحات الجرائد في البلاد التي تسمح بحرية التعبير وعدم الازدواجية في المعايير. لذلك فإن تاريخ الصهاينة سيوصم منذ القرن الماضي، بدورهم في تدمير الشعب الفلسطيني على أرضه مع سبق الإصرار والاستمرار.

في عام ١٩٦٧ احتل الصهاينة كل فلسطين وأجزاء من مصر وسوريا، وكذلك جنوب لبنان في عام ١٩٨٢. وبفضل المقاومة اللبنانية، خرجوا من لبنان. وكذلك خرجوا من سيناء مقابل خروج

مصر من دول المقاومة وبقاء قوات الأمم المتحدة مكانهم في سيناء. وهم اليوم يأكلون من الضفة الغربية قطعة قطعة، ويحشرون أهلها وراء جدار الفصل العنصري والكانتونات المغلقة.

ومع السيطرة الاسرائيلية شبه الكاملة على الأرض يبقى الضلع الثاني من جريمة التنظيف العرقي، وهو التخلص من الشعب صاحب الأرض. في عام ١٩٤٨، تخلصت الصهيونية من أصحاب الأرض باقتراف ٧٠ مجزرة في حقهم وطردهم خارج الأراضي المحتلة، وفسروا ذلك للعالم بأن الأهالي غادروا ديارهم مختارين طائعين أو فرّوا خوفاً من الحرب أو بأوامر من البلاد العربية، وهذا كله بهتان عظيم.

اليوم يريدون طرد الفلسطينيين مما تبقى من ديارهم باختراع مسمى جديد هو "القنبلة الديموغرافية". وهذا المسمى العدوانى يعتبر أن وجود الفلسطينيين على أرضهم هو "قنبلة"، وهو تعبير واضح عن السياسة العنصرية الصهيونية. فكيف يكون وجود شعب على أرضه "قنبلة" مدمرة، إلا إذا كان غرض هذه السياسة هو في الأصل القضاء على وجود الشعب الفلسطيني، وعدم نجاح هذه السياسة يعتبر "قنبلة" مدمرة للمشروع الصهيونى.

وكما سيتضح فيما بعد، فإنه رغم كل الجهود الصهيونية، لن يتم القضاء على الشعب الفلسطيني، وسيحصل من تبقى من الفلسطينيين المقيمين على أرض فلسطين على الأغلبية العديدة سواء في فلسطين ١٩٤٨ "اسرائيل" أو في فلسطين التاريخية بحدودها الانتدابية. والمسألة هي مسألة وقت. وكل الدراسات تتنافس، وتتناقض نتائجها أو تتفق حول المدة الزمنية التي يتم فيها ذلك. ولذلك فإن سعي "اسرائيل" الدؤوب، ومن يؤيدها، هو الحصول على اعتراف فلسطينى مكتوب بحق "اسرائيل" في طرد الشعب الفلسطينى من أرضه لو زاد عدده عن حد معين؛ وهذا قمة الفاشية العنصرية. وهذه العنصرية تتعدى معنى "الأغلبية" البسيطة بمعناها الديمقراطى. فلو كان الفلسطينيون في "اسرائيل" ١٠٪ من السكان، هل يعطى هذا "اسرائيل" الحق في اضطهادهم أو حرمانهم من حقوقهم؟ أو لو كانوا ٢٠٪ أو ٣٠٪ من السكان هل يقل اضطهادهم قليلاً أو يزيد حسب رغبة "اسرائيل" في التخلص منهم؟ هذه كلها مبادئ عنصرية وتجاهى القانون الدولى وحقوق الإنسان، ويجب أن تُنبذ من أصلها، ويجب أن تُكشف أمام المجتمع الدولى، وتستدعى شجبها بالمقاطعة والعقاب والحصار كما حدث في جنوب أفريقيا.

فلنتأمل قليلاً الجدول رقم ٤ / ٦ الذي يبين زيادة عدد السكان في فلسطين أو أجزاء منها من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٢٠. والجدول يبين تقديرات عام ٢٠٠٠ وهي أرقام فعلية، أما أرقام عام ٢٠٢٠ فهي مأخوذة من تقديرات المخطط الاسرائيلى لعام ٢٠٢٠^(١) أو تقديرات أخرى للباحثين.

الجدول رقم ٦/٤: توقعات زيادة السكان الفلسطينيين واليهود في فلسطين (بالآلاف)

التوقعات لعام ٢٠٢٠			عام ٢٠٠٠		
تقديرات حد أقصى ^(٤)	تقديرات حد أدنى ^(٤)	المخطط الاسرائيلي ٢٠٢٠	العدد الفعلي	المنطقة	
٧٤٣١ ^(٥)	٦٠٥٨ ^(٥)	٥٨٣٢ ^(٣)	٥١٨٠ ^(١)	يهود	"اسرائيل"
٢٢٢٣	٢٢٢٣	٢٢٦٨	١١٨٨ ^(٢)	فلسطينيون	
٩٦٦٤	٨٢٩١	٨١٠٠	٦٣٦٨	المجموع	
٣٠	٣٧	٣٩	٢٣	نسبة الفلسطينيين إلى اليهود %	
٦٥٠٠ ^(٧)	٦٥٠٠ ^(٧)	٦٠٠٠	٣١١٥	الضفة وغزة/ فلسطينيون	
٨٧٢٣	٨٧٢٣	٨٢٦٨	٤٣٠٣	كامل فلسطين/ فلسطينيون	
١١٨	١٤٤	١٤٢	٨٣	نسبة الفلسطينيين إلى اليهود % سنة التساوي ^(٨)	
٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢			
١٦١٦٤	١٤٧٩١	١٤١٠٠	٩٤٨٣	مجموع السكان في فلسطين (فلسطينيون ويهود)	
١٦٧٤٨ ^(١)	١٦٧٤٨ ^(١)		٨٣٣٣ ^(١)	مجموع الفلسطينيين في العالم	

(١) يشمل اليهود في المستوطنات ويشمل المهاجرين الروس غير اليهود (حوالي نصف مليون) ويشمل أجانب غير يهود (حوالي ربع مليون).
 (٢) يشمل الفلسطينيين في القدس.
 (٣) يشمل زيادة طبيعية بنسبة ٣,١٪ سنوياً.
 (٤) تقديرات الكاتب.
 (٥) يشمل الحد الأدنى والأقصى للهجرة.
 (٦) تقديرات مكتب الإحصاء الفلسطيني.
 (٧) الأرقام محسوبة على أساس نمو طبيعي صافي ٣,٧٥٪ سنوياً. دراسات كرباج الجديدة (٢٠٠٥) بينت انخفاض هذه النسبة إلى ٣,٢٦٪ مما يخفض توقعات عدد السكان عام ٢٠٢٠ إلى ٥,٩٢٠,٠٠٠.
 (٨) السنة التي يتساوي فيها عدد السكان اليهود وغير العرب إلى العرب في فلسطين الانتدابية. دراسات كرباج الجديدة (٢٠٠٥) تبعد سنة التساوي إلى عام ٢٠١٨.

يبين الجدول أن نسبة الفلسطينيين إلى اليهود وغير العرب في "اسرائيل" ستزيد من ٢٣٪ عام ٢٠٠٠ إلى حوالي ٣٩٪ عام ٢٠٢٠، إذا لم تحدث هجرة يهودية كبيرة، أو إلى ٣٠٪ إذا حدثت هذه الهجرة. وفي هذه الفترة سيتضاعف عدد الفلسطينيين ١٠٠٪، بينما سيزيد عدد اليهود وغير العرب بنسبة ١٢٪ دون هجرة، أو ٢٧٪ في حال أدنى هجرة، أو ٤٢٪ في حال أقصى هجرة. ولو حذفنا من عدد اليهود، عدد الروس غير اليهود الذين تختلف التقديرات في نسبتهم ما بين ٤٠-٦٠٪

من الروس المهاجرين وأيضاً عدد العمال الأجانب الذين يصل عددهم إلى حوالي ثلث مليون على الأقل، أي ما يصل مجموعه إلى ٧٥٠ ألف نسمة، ستكون نسبة الفلسطينيين إلى اليهود المعترف بهم عام ٢٠٢٠ تتراوح بين ٤٥٪ في حال هجرة يهودية قليلة، إلى ٣٣٪ في حال هجرة يهودية كبيرة. أي أنه على أسوأ الفروض من ناحية فلسطينية، بزيادة الهجرة اليهودية، لن تقل نسبة الفلسطينيين عن شخص فلسطيني واحد مقابل ثلاثة يهود عام ٢٠٢٠، والنسبة عام ٢٠٠٠ كانت شخص فلسطيني واحد مقابل ٤ يهود.

وقد ذكر تقرير صادر عن مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي أن نسبة النمو عند السكان اليهود بلغت نحو ١,١٪ في السنة مقابل السكان العرب الذين تصل نسبة النمو لديهم نحو ٢,٧٪. في المقابل فإنه من المتوقع أن تشهد نسبة الشيخوخة (أعمار ٦٥ فما فوق) بين السكان اليهود تزايداً خلال الـ ٢٥ سنة القادمة، ففي العام ٢٠٠٠ شكل كبار السن ما نسبته ١٠٪ من السكان في الكيان الصهيوني، وبعد ٢٥ سنة من ذلك، ستبلغ نسبتهم نحو ١٣٪، وبحسب التقرير فإن عدد كبار السن في الكيان الصهيوني عملياً سيتضاعف من ٦٢٣ ألفاً في نهاية العام ٢٠٠٠ إلى مليون ومائتي ألف في العام ٢٠٢٥.

وقال التقرير نفسه إنه من المتوقع أن ترتفع أعمار الإسرائيليين بنحو ٦,٢ سنة، ليصل متوسط عمر الرجال نحو ٧٩,٨ سنة، والنساء نحو ٨٣,٨ سنة، منوهاً إلى أنه في مقابل الارتفاع في مدى العمر، سيطرأ انخفاض على عدد الولادات، من ٢,٩ إلى ٢,٧ بالمتوسط لكل امرأة، مما سيؤدي إلى انخفاض النصيب النسبي للأطفال في "إسرائيل"، من ٢٨٪ إلى ٢٦٪ فقط^(١٢).

ويقدّر يوسف كرباج، المحلل الديموغرافي البارز، أنه عند مرور مائة سنة على إيجاد "إسرائيل" (٢٠٤٨) سيكون عدد الفلسطينيين فيها نصف عدد السكان، أي شخص فلسطيني مقابل شخص يهودي، وأنه في عام ٢٠٢٥ يمكن أن يكون للفلسطينيين ٢٣ نائباً في الكنيست من أصل ١٢٠ نائباً، لو اتحدوا وصوّتوا جميعاً^(١٣)، وهذا بالطبع عدا عدد الفلسطينيين في باقي فلسطين والشتات.

العنصرية الصهيونية لا تقبل ببقاء أصحاب الأرض التي احتلتها "إسرائيل" على تلك الأرض. ولا تقبل بالديمقراطية إذا كانت تعني مساواة اليهودي بالعربي، وتتمسك بنظرية

التنظيف العرقي سياسة مستمرة

"الطابع اليهودي" لـ "إسرائيل"، وهو الطابع الذي ليس له أساس أخلاقياً وقانونياً. ومن الناحية الفعلية، فإن الحل الإسرائيلي هو إكمال عملية التنظيف العرقي بالتخلص من أصحاب الأرض وساكنيها الفلسطينيين.

في مفاوضات طابا الفاشلة، قدّم الاسرائيليون اقتراحاً بضمّ مناطق غنية بالمياه وعليها مستوطنات اسرائيلية في الضفة مقابل التخلي عن صحراء جرداء على الحدود المصرية ليس بها مياه، هي أصلاً أراضٍ احتلتها "اسرائيل" زيادة عن مشروع التقسيم. وهذا يعني في العرف الاسرائيلي ضمناً أن خط الهدنة (١٩٤٩)، المعروف خطأً بالخط الأخضر، الذي يفصل بين الضفة وغزة من جهة، وفلسطين ١٩٤٨ من جهة أخرى، هو خط التقسيم الجديد لفلسطين، وأن الأراضي خلف خط الهدنة هي ملك اسرائيلي شرعي خالص. وهذه مقايضة بين أرض فلسطينية محتلة وأخرى مسروقة.

أما طرد الفلسطينيين من أرضهم فقد أُطلق عليه لأغراض الدعاية كلمة "الترانسفير" - أي الترحيل - وسيقت له التبريرات المزورة بأمثلة "تبادل السكان" بين الهند وباكستان وبين تركيا واليونان. لكن "الترانسفير"^(١٤) عمود من أعمدة الصهيونية الثابتة بدأ الحديث عنه في الدوائر الصهيونية منذ عام ١٩٣٧، وطُبّق على نطاق واسع في فلسطين عام ١٩٤٨، ولا يزال مستمراً إلى اليوم.

وفي العقد الأخير من القرن العشرين، انتقل الحديث عن الترانسفير من الهمس في الجلسات المغلقة إلى مناقشات علنية بين الأحزاب^(١٥). وفي آخر اجتماع سنوي عُقد في هرتزليا في كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦، والذي ضم نخبة من الساسة والجنرالات ورجال الأعمال والأكاديميين، بدت الصورة واضحة تماماً. وتُعتبر هذه النخبة أهم من الكنيست من حيث أن أفكارها هي التي تحدد مسار الحكومة. وقد تلخصت توصياتها فيما يلي^(١٦): استقدام عدد أكبر من المهاجرين اليهود، وإلغاء أو تحجيم حقوق المواطنة للفلسطينيين في "اسرائيل"، و"تشجيع" السلطة الوطنية الفلسطينية على قبول تبادل الأراضي، بما في ذلك ضمّ المناطق العربية في "اسرائيل" إلى الضفة، وضمّ أهم المستوطنات في الضفة إلى "اسرائيل".

وعلى نفس النسق، وافق المجتمعون على خطة شارون بالانسحاب الأحادي من غزة، وعلى التخلص من مليون و ٤٠٠ ألف فلسطيني مع بقاء القطاع تحت الاحتلال جواً وبحراً وحول الحدود واستمرار حرية القتل والتدمير فيه دون خسائر من قوات "اسرائيل" البرية.

أما المحلل الاسرائيلي المشغول بديموغرافية اليهود والعرب، سرجيو ديلا بيرجولا، فقد أبلغ المجتمعين أن المساواة بين عدد الفلسطينيين واليهود في كامل فلسطين سيتحقق في عام ٢٠٢٠ إن لم يتحقق في عام ٢٠١٠.

أما الديموغرافي المعروف بعنصريته المتطرفة، آرنون صوفر، والمستشار الخاص لشارون، والذي تُعزى إليه فكرة إنشاء جدار الفصل العنصري فيقول: إن "التدمير القادم للدولة اليهودية

قادم لا محالة ما لم تُتخذ الإجراءات الحاسمة ضد [خطر] زيادة السكان الفلسطينيين".

وقد قرر المجتمعون أن خلاص "الدولة اليهودية" يكمن في الاستحواذ على المناطق الرئيسية في الضفة وعلى مصادر المياه وعلى غور الأردن وعلى كامل القدس وما حولها، وحصر الفلسطينيين في عدة كانتونات متباعدة، مفصولة عن قطاع غزة، وليست لها سيادة على ما تحت الأرض وفوقها أو ما بين الكانتونات. وتضمن "اسرائيل"، أنها بالغارات الجوية والاعتقالات والتدمير، كما هو حاصل في قطاع غزة، أن هذا الكيان، ولو سُمّي بدولة، ليست له أي حيثية، وأن سكانه تحت هذه الأحوال البائسة سيُجبرون على الرحيل عنه "طوعياً" كما تتمنى "اسرائيل".

ويعطي الاسرائيليون تركيزاً خاصاً على تهجير الفلسطينيين من القدس، فقد أشارت دراسة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن السياسات الاسرائيلية منذ عام ١٩٤٨ بحقّ المواطنين الفلسطينيين في القدس، أدت إلى تراجع أعدادهم بشكل مذهل، حيث أدت تلك السياسات إلى طرد مائة ألف مقدسي عام ١٩٤٨ من بينهم نسبة كبيرة من المسيحيين، وتكررت العملية في عام ١٩٦٧ بطرد خمسة عشر ألف مقدسي من بينهم آلاف المسيحيين^(١٧). هذا بالإضافة إلى آلاف المقدسين الذين فقدوا "الهوية" بسبب السياسات العنصرية الاسرائيلية التي يسمح الاسرائيليون بموجبها بالسكن في القدس. وتضع السلطات الاسرائيلية قيوداً شديدة على بناء مساكن فلسطينية في القدس الشرقية، لذلك يحصل الفلسطينيون كل عام على أقل من مائة تصديق للبناء. ونتيجة لذلك فإن معظم المساكن الفلسطينية الجديدة قد بُنيت بدون تراخيص، وبالتالي اعتُبرت غير شرعية بالنسبة للسلطات الاسرائيلية (مع أنه ووفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة لا يجوز للسلطات المحتلة تطبيق تشريعاتها على المناطق المحتلة). إن القيود وعمليات الإزالة للمساكن جعلت الأراضي غير المستغلة (لكنها مملوكة للفلسطينيين) أرضاً متاحة للمستوطنين الجدد أو امتدادات للمستوطنات الموجودة^(١٨).

ولا يقتصر الأمر على مدينة القدس، فهناك محاولات من أحزاب صهيونية لتنفيذ ما يسمى "التهجير الطوعي" تستهدف مدناً وقرى فلسطينية أخرى، ففي مدينة اللد قام حزب موليدت الاسرائيلي اليميني الذي يسعى بنشاط من أجل تشجيع الفلسطينيين على الهجرة إلى الخارج، وتقضي خطته بتقديم المعونات للعرب على شكل ضمان أماكن عمل وحيات أفضل من النواحي المادية والتعليمية والأمنية في كندا وأوروبا وجنوب أفريقيا وأستراليا. وأفاد بعض المواطنين العرب أن النشطاء اليهود يعرضون عليهم الانتقال للعراق أيضاً، زاعمين أنها بحاجة ماسة لأصحاب المهن الحرة وللمثقفين. وفي رسالة وجهها للوكالة اليهودية، يدعو أرييه كينغ، مدير حزب موليدت في القدس، إلى عدم الاكتفاء بالهجرة اليهودية إلى الكيان الاسرائيلي، من أجل الحفاظ على الأغلبية اليهودية، لافتاً إلى أهمية تبني خطته "بالترحيل الطوعي" لفلسطينيي الـ ٤٨

الذين سيصبحون الأغلبية بعد ٥٠ عاماً. وأشار كينغ في رسالته إلى أنه يتوقع تجاوز الكثيرين من العرب مع الخطة بسبب الأوضاع الاجتماعية والسياسية الخانقة التي يواجهونها داخل "إسرائيل"، كاشفاً أن أعضاء حزبه شرعوا في تطبيق خطته مع مطلع سنة ٢٠٠٥ في عكا ومدن الضفة الغربية أيضاً^(١٩).

أما بالنسبة لجدار الفصل العنصري فيُقسّم المناطق الفلسطينية إلى كانتونات معزولة، ويحرم الكثير من الفلسطينيين من مصادر رزقهم، عبر مصادرة أراضيهم أو عزلهم عن أماكن عملهم. ويُظهر استطلاعان أجراهما معهد القدس للبحوث الإسرائيلية، أن الجدار يؤثر أولاً وقبل كل شيء على مجال التشغيل والعمل. وقد تحدث ٥٢٪ من المستطلّعين عن فقدان مكان عملهم، و أشار ٣٩٪ من المستطلّعين إلى وقوع أضرار عليهم في موضوع الصحة، واشتكى ٣٧٪ من أضرار في المجال الاجتماعي^(٢٠).

ومن جهة أخرى، فإن تحكّم "إسرائيل" في الاقتصاد الفلسطيني وسعيها لخنقه وإضعافه، وازدياد نسبة الفقر والبطالة بين الفلسطينيين، ومنع العمال الفلسطينيين من العمل في الأرض المحتلة سنة ١٩٤٨، والإغلاقات والحواجز في كثير من الأوقات... كل ذلك يحول دون تحصيل الحد الأدنى من مستوى المعيشة، كما يُعيق تحرك الفلسطينيين؛ ومن ثمّ يسعى لوضع الفلسطينيين في أوضاع تجبرهم على الهجرة^(٢١).

إن البيانات الموثوقة عن الهجرة الفلسطينية للفترة التي تلت انتفاضة الأقصى قليلة، وحسب إحصاءات وتقديرات اسرائيلية لم يتسنّ التأكد من صحتها، فإن الهجرة الفلسطينية من الضفة والقطاع في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ بلغت ٣٤٧٠٠ فلسطيني، (انظر الجدول رقم ٦/٥)^(٢٢). بينما يعتبر معهد البحث السكاني النرويجي أن موجة الهجرة من الضفة الغربية وغزة ابتداءً من أيلول / سبتمبر ٢٠٠٠ إلى كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٢ بلغت نحو مائة ألف فلسطيني تركوا الضفة الغربية وقطاع غزة، وهم في الغالب من الطبقة المتوسطة. وهناك تقديرات أخرى تذكر أنه خلال العام ٢٠٠٢ هاجر من قطاع غزة والضفة الغربية نحو ٨٠ ألف فلسطيني^(٢٣).

جدول رقم ٦/٥: تقديرات اسرائيلية للهجرة الفلسطينية من الضفة والقطاع

السنة	المجموع
المجموع الكلي	٤١٤٨٠٠
١٩٦٧ - ١٩٦٩	٧٤٩٠٠
١٩٧٠ - ١٩٧٤	٢٧١٠٠
١٩٧٥ - ١٩٧٩	٨١٨٠٠
١٩٨٠ - ١٩٨٤	٦٨٧٠٠
١٩٨٥ - ١٩٨٩	٤٥٣٠٠
١٩٩٠ - ١٩٩٤	٢٩٤٠٠
١٩٩٥ - ١٩٩٩	٥٢٩٠٠
٢٠٠٠ - ٢٠٠٣	٣٤٧٠٠

هناك جانب من خطة التهجير الإسرائيلية، جرى ويجري تنفيذه، لم يتم الحديث عنه علناً وربما دون كتابة أيضاً في الملفات السرية. فقد لاحظ المراقبون أن هبوطاً مفاجئاً قد حدث في خصوبة نساء الفلسطينيين في "اسرائيل"، والتي كانت ٦ أطفال لكل امرأة في الستينيات، فأصبحت أقل من ٤ أطفال عام ٢٠٠١. وهو أمر يُعزى عادةً إلى ارتفاع مستوى المعيشة وزيادة التعليم، الأمر الذي يدعو غالباً إلى تحديد النسل وتربية عدد قليل من الأطفال بشكل أفضل. لكن هذه الظروف نفسها تساعد على تقليل وفيات الأطفال التي كانت تصل إلى نصف نسبة المواليد في العهد العثماني.

وحيث أن الأسرة الفلسطينية ترحب دائماً بالعائلة الكبيرة، فإنه عند نقص وفيات الأطفال بسبب العناية الصحية، لا بدّ أن يزداد صافي النمو الطبيعي، أو على الأقل يبقى كما هو دون انخفاض، فما السبب في الانخفاض إذن؟

يحلل يوسف كرجاج ظاهرة مماثلة في الضفة وغزة بشكل موسّع، كالآتي^(٢٤):

خلال الانتفاضة الأولى (١٩٨٧ - ١٩٩٣)، زادت الخصوبة الفلسطينية في الضفة والقطاع بسبب الزواج المبكر وعدم حرية الانتقال. ولكن هذا لا يفسر كل شيء. فالمرأة الفلسطينية ذات التعليم الأولي (أقل من ٦ سنوات) لديها أطفال أكثر من الأمية، بمعدل ٧,١٨ طفل مقابل ٦,٦٦ طفل. وخصوبة المرأة ذات التعليم المتوسط والثانوي أقل قليلاً ولكنها لا تزال عالية (٦,٠٣ - ٦,٤٢)، أما الجامعية فلا تزال خصوبتها عالية (٤,٠٩). وهذا يعكس الاتجاه المنطقي، إذ كلما زاد وعي المرأة السياسي في فلسطين، كلما رأت غريزياً ضرورة زيادة عدد الأطفال في الأسرة. وهذا عكس الاتجاه السائد في معظم بلاد العالم، حتى في المجتمعات العربية المشابهة، إذ يتناقص عدد الأطفال في الأسرة مع تزايد تعليم الأبوين.

ولكن حدث ابتداء من عام ١٩٩٩ انخفاض حاد في الخصوبة في فلسطين. وفي عام ٢٠٠٠ انخفض معدل الخصوبة بشدة من ٦,٢٥ طفلاً للمرأة إلى ٤,١٨ "وهي ظاهرة نادرة جداً، وأمرٌ لافتٌ للنظر، ولا سابق له"، كما يقول يوسف كرجاج.

ولا يُعزى هذا الانخفاض المفاجئ إلى انخفاض عدد الزيجات، خصوصاً في غزة الذي زاد بنسبة ٣١٪، كما أنه لا يُعزى أيضاً إلى ازدياد استعمال موانع الحمل، ولا يُعزى بالكامل إلى ظروف الانتفاضة وارتفاع عدد القتلى وقلة الأمان وانخفاض المستوى الاقتصادي وما يتبعه من هبوط دخل الفرد الذي يمكن أن يفسر انخفاض الخصوبة في أعوام ٢٠٠١ - ٢٠٠٣، لأن يوسف كرجاج يوضح أن هذا الانخفاض قد ظهر قبل الانتفاضة في عام ٢٠٠٠، ولا يجد له تفسيراً علمياً واضحاً.

ما هو السبب إذن؟ من الواضح أن لـ"اسرائيل" مصلحة كبرى في هذا الانخفاض. فهل دبّرت بطريقتنا ما؟ لقد جاء في التقارير الصحفية حالات إغماء وهستيريا جماعية بين طالبات المدارس، وكذلك سقط الكثيرون ضحايا استنشاق الغازات السامة، التي أطلقها الاسرائيليون على المتظاهرين وبعضها غير معروف طبياً^(٢٥). كما جاء في تقارير وزارة الصحة الفلسطينية زيادة حالات الإجهاض والسرطان بشكل غير مسبق^(٢٦).

إنّ استعمال "اسرائيل" للأسلحة البيولوجية قديم وموثق^(٢٧) ولديها الآن أكبر ترسانة من هذه الأسلحة ما بين باريس وطوكيو. و"اسرائيل" لديها الدافع ولديها الوسيلة. فهل أقدمت على جريمة وأد الأطفال الفلسطينيين قبل ولادتهم، كما قامت بذلك بعد ولادتهم؟

من جهة أخرى تحاول الصهيونية زيادة الديموغرافية اليهودية

الخصوبة للنساء اليهوديات بأشكال متعددة. أولاً تقدم جهات أهلية يهودية طعاماً وكساء وتمويماً وتأميناً لتكاليف الولادة لكل امرأة يهودية تنجب طفلاً^(٢٨). وفي هذا السياق يشجع مليونير يهودي أمريكي الشبان والشابات اليهود على زيارة مدفوعة التكاليف إلى "اسرائيل" في برنامج يسمّى "Birth Right" (حقّ المولد)، بغرض التعريف بـ"اسرائيل" والهجرة إليها.

إن الاعتقاد بأن خصوبة المرأة اليهودية أقل بكثير من خصوبة المرأة الفلسطينية هو أمر ملتبس تماماً. إذ كما وضح يوسف كرجاج^(٢٩)، تختلف نسبة الخصوبة لدى اليهود اختلافاً كبيراً حيث أنهم ليسوا قوماً متجانسين، بل هم يمثلون خصائص البلاد التي هاجروا منها، خصوصاً في مجموعتين: ذوي الأصل الأفريقي الآسيوي وذوي الأصل الأوروبي الأمريكي. كما أن اليهود

المتدينين المتشددين من أكثر المجموعات البشرية توالداً، إذ تبلغ النسبة ٧,٦ أطفال لكل امرأة في أواخر التسعينيات، أي أربعة أضعاف ونصف اليهود العلمانيين الروس (١,٧ طفل لكل امرأة)، وهو معدل لا يتجاوزه إلا خصوبة نساء النيجر في أفريقيا. وبالطبع فإن هذا المعدل يفوق خصوبة الفلسطينيين بكثير. وخصوبة المتدينات عالية لأسباب استراتيجية وليست دينية فقط، حيث أن المجموعات المتدينة تتواجد بشكل كبير في المستوطنات. وإذا ما أضيفت الهجرة إلى المستوطنات فإن نسبة نمو اليهود في المستوطنات تفوق النمو الديموغرافي الفلسطيني بشكل واضح. وهو، كما يشرح كرباج، يذكرنا بسرعة نمو المهاجرين اليهود في فلسطين الانتدابية الذي أدى عام ١٩٤٨ إلى احتلال معظمها بالقوة العسكرية.

ورغم هذا التنافس الديموغرافي الحاد، فإن نسبة الفلسطينيين ستسود سواء في "إسرائيل" أو في فلسطين الانتدابية. وكل الدراسات تؤكد ذلك ولكنها تختلف على الفاصل الزمني لذلك.

وكما سبق القول، فإن الحل الإسرائيلي لهذا الوضع هو الإبادة الجغرافية، إن لم تتم الإبادة الفعلية. وهذا عن طريق الترحيل القسري، أو التهجير بسبب قسوة ظروف المعيشة الذي تمارسه "إسرائيل" وهو ما يسمى دبلوماسياً "بالهجرة الطوعية"، أو عن طريق إعادة تقسيم فلسطين بحيث تأخذ "إسرائيل" أجود الأراضي ومصادر المياه وتتخلص من السكان الباقين بالخروج من غزة وضم المناطق الفلسطينية في "إسرائيل" إلى كيان الكانتونات في فلسطين.

ولكي تسوّق "إسرائيل" هذه الإبادة العنصرية، رفعت شعار "الطابع اليهودي لإسرائيل"، أو عرّفت "إسرائيل" بأنها دولة "ديمقراطية يهودية" وهو تناقض في المعنى والمبنى. ويكتسب هذا الشعار أحياناً طابعاً إنسانياً لدى المضللين من السياسة والكتاب في الغرب المتحيز لـ "إسرائيل": وهو خدعة كبرى.

والأسباب كثيرة وواضحة. إذ لا يوجد أي معنى قانوني أو حتى أخلاقي لدولة "يهودية" في فلسطين، ولا يوجد نصّ أو تعريف في القانون الدولي لذلك.

كما أن إعلان قيام "إسرائيل" اعتمد في شرعيته على قرار التقسيم رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧. والأمم المتحدة لا يمكن أن تقيم دولة عنصرية دينية أو إثنية. وواضح في قرار التقسيم أن نصف سكان الدولة المقترح تخصيصها لسكنى اليهود في فلسطين هم فلسطينيون، ولذلك نصّ القرار على حقهم في المساواة في جميع الحقوق السياسية والمدنية، وعليه لا يمكن تسمية "إسرائيل" بالدولة اليهودية حسب القانون الدولي.

وإذا كان المقصود "بالطابع اليهودي لإسرائيل" هو تجانس اليهود ووحداية صفاتهم الخلقية والثقافية، فهذا أمر لا يقبله العقل في دولة جاء سكانها من ١١٠ بلدان ويتكلمون ٨٢ لغة.

والقصد الحقيقي من وراء محاولة إسباغ نوع من الشرعية على صفة "الطابع اليهودي" على

"اسرائيل" هو قبول العالم (والعرب والمسلمين أولاً) بقوانينها العنصرية التي تشمل كافة نواحي الحياة، والتي تطبقها مؤسسات الدولة بحكم القانون، وليست مجرد تمييز عنصري يمارسه بعض أفراد المجتمع خلافاً للقانون. هذه القوانين تمارس العنصرية والأبارتهايد ضد كل من هو ليس يهودياً (مع الاختلاف على تعريف صفة اليهودي) في المواطنة والجنسية ودخول البلاد والخروج منها واستملاك الأرض واستعمالها والتعليم والخدمات العامة وغير ذلك.

وبانهيار النظام العنصري في جنوب أفريقيا، تبقى "اسرائيل" المكان الوحيد في العالم الذي يمارس أبشع الشرور الإنسانية بقوة القانون. ولا شك أنه لن يُكتب البقاء على المدى المتوسط والبعيد لمثل هذه الجريمة في حق الإنسانية.

الحل الفلسطيني مهما اختلفت الآراء السياسية حول هذا الحل وعن طبيعة الوضع السياسي لفلسطين بعد تطبيقه، فإن الإجماع قائم بين الفلسطينيين والعرب والمسلمين وقطاعات واسعة في العالم، على ضرورة استعادة الحقوق التاريخية والشرعية الثابتة في فلسطين.

ولسنا في معرض خوض هذه التفاصيل وتياراتها المختلفة، ولكن يكفي أن نبرهن من منظور تخطيطي، جغرافي وديموغرافي، أن حق العودة، وهو الحق الثابت غير القابل للتصرف، وهو الحق الجامع لكل الآراء السياسية، وهو أيضاً الحق الذي يعيد ربط التاريخ الفلسطيني بجغرافيته، ممكن تنفيذه على أرض الواقع.

وبجانب أهمية هذا المنظور كونه مخطط لتحقيق حق العودة، فإنه أيضاً يثبت بطلان الدعاية الصهيونية في الغرب بأن هدف الفلسطينيين من العودة هو القضاء على اليهود المهاجرين إلى فلسطين ورميهم في البحر من حيث جاؤوا، وهي صيحة الحرب التي أطلقوها في الغرب لتبرير جرائمهم ضد الفلسطينيين.

تبين من الدراسات السابقة^(٣٠) أن حوالي ٨٠٪ من اليهود في "اسرائيل" لا يزالون يعيشون في نفس المناطق اليهودية في أثناء الانتداب، وإن اتسعت لتشمل ما لا يزيد عن ١٥٪ من مساحة "اسرائيل". أما اليهود الباقون (٢٠٪) فيعيشون في مدن فلسطينية أصلاً، ومن بينهم ٥،١٪ فقط هم سكان الكيبوتز والموشاف الذين يستغلون أراضي اللاجئين في ٨٥٪ من مساحة "اسرائيل".

ومن ناحية عملية، لا يعوق عودة اللاجئين إلى ديارهم أي عائق عمراني، ما عدا اتساع مدينة تل أبيب والقدس الغربية. وعلى الأخص، فإن عودة أهالي الجليل اللاجئين في سوريا ولبنان، واللواء الجنوبي من فلسطين اللاجئين في غزة، لا تمثل أي عائق، فعدد هؤلاء مجتمعين هو نفس عدد

المهاجرين الروس الذين استوعبتهم "اسرائيل" في التسعينيات دون أي ازدحام غير عادي.

وقد قمنا بدراسة ديموغرافية مفصلة لمواطني الفلسطينيين الأصليين في فلسطين، وعددهم في كل قرية، وأين هم الآن في أي من مناطق وكالة الغوث الخمسة. ثم قمنا بدراسة مماثلة للقري والمدن في "اسرائيل" اليوم وحددنا أصول سكان كل قرية - في تقسيمات ستة: الفلسطينيون الباقون في ديارهم، اليهود الروس، الأشكناز القدامى، اليهود العرب، سكان الكيبوتز والموشاف، اليهود الجدد والوافدون غير اليهود من عمال وتبشيريين وروس مسيحيين؛ وهم السكان الذين سيواجههم الفلسطينيون العائدون إلى ديارهم لو نزعنا صفة العنصرية عن "اسرائيل" وآثروا العيش في بلد ديمقراطي يتمتع فيه الفرد بالمساواة القانونية والفعالية. ومن لم يقبل بنزع صفة العنصرية عنه فإنه لا شك لن يطبق البقاء في البلاد.

والنتيجة الواضحة أنه يمكن عودة اللاجئين إلى ديارهم دون أي صعوبة، رغم زيادة عدد اليهود حوالي عشر مرات (من ٦٠٠ ألف عام ١٩٤٨)، وزيادة عدد اللاجئين حوالي ٦ مرات (من ٩٠٠ ألف عام ١٩٤٨). ومن الطبيعي أن يكون هناك ازدحام في المدن المختلطة أو التي كانت عربية صرفاً، لكن مشاكل الازدحام والخلاف على الملكية أمر تم استجلاؤه بشكل واسع جداً، خصوصاً بعد تجربة البوسنة والهرسك، وبعد اعتماد الأمم المتحدة لمبادئ بنهيرو (Pinheiro Principles) التي تنظم عملية إعادة استملاك الأراضي والممتلكات التي فقدها أهلها بالعنف أو البطش أو الاحتلال العسكري والمصادرة.

خاتمة

وفي الخلاصة تتبين لنا الحقائق الآتية:

أولاً: رغم محاولات الصهيونية إبادة الشعب الفلسطيني فعلياً أو جغرافياً على مدى نصف قرن، فإنها لم تنجح أبداً، رغم أنها نجحت في الاستيلاء على أرضه وممتلكاته.

ثانياً: الرهان على أن الشعب الفلسطيني سينسى أو يندثر فشل تماماً، ورغم تهجير حوالي نصف الفلسطينيين إلى خارج فلسطين، فإنهم باقون على جزء من أراضيهم، وسيصبحون أغلبية في فلسطين التاريخية وفي "اسرائيل" نفسها. والرهان هو على التاريخ الذي سيتم فيه ذلك في المستقبل. لكن اعتبار أغلبية ٥٠٪ الحد الفاصل أو المؤثر الذي يستعيد الحقوق هو اعتبار مفضل، لأن الأقلية الناشطة التي تدافع عن حقوقها تستطيع الحصول عليها حتى لو قلت نسبتها عن ٥٠٪.

ثالثاً: الهاجس الصهيوني ضد حقيقة النمو الفلسطيني الصاعدة هو هاجس عنصري غير أخلاقي، ولا يختلف عن الأمثلة الكثيرة في التاريخ، الذي تحاول فيه فئة إبادة فئة أخرى. ومحاولات الصهيونية في هذا الصدد بالقتل والترهيب والتجويع وإقامة حائط الفصل العنصري ومنع التنقل ومنع التثام شمل العائلات، كل هذه المحاولات حتى لو نجحت، لن تفلح في تهجير أكثر من بضعة آلاف أو بضعة عشرات الآلاف. وستبقى الغلبة للفلسطينيين حتى لو تحقق ذلك في الزمن البعيد.

رابعاً: رغم تحييز الغرب السافر لـ "اسرائيل" واستمراره في جرائمه التي اقترفها سايكس وبيكو وبلفور وبن جوريون وشارون، إلا أن العالم لن يستمر في تقبل جرائم "اسرائيل" ونظامها العنصري، وهي الدولة الوحيدة في العالم التي تمارس ذلك اليوم.

إن ازدياد الضغوط على "اسرائيل"، سواء بالصحوّة الشعبية، أم بالمقاومة، أم بالمقاطعة، أم بازدياد تأثير الجماعات الأهلية في العالم الداعية إلى حقوق الإنسان ونبذ العنصرية، سيؤدي بلا شك إلى انهيار هذا الصرح العنصري الوحيد في العالم اليوم. لكن المعركة طويلة. والمهم الاستمرار في الدفاع عن الحقوق الثابتة في جميع الجبهات بانتظام وكفاءة وإصرار وعزيمة وتضحية. وما ضاع حق وراء مطالب.

هوامش

- (^١) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:
<http://www.pcbs.org/desktopmodules/newsscrollEnglish/newsscrollView.aspx?ItemID=36&mID=11170>
- (^٢) المركز الفلسطيني للإعلام، ١١ تموز / يوليو ٢٠٠٥:
http://www.palestine-info.info/arabic/palestoday/dailynews/2005/july057_10//details4.htm#1
- (^٣) See: CIA world Fact Book, 2005 in:
<http://www.odci.gov/cia/publications/factbook/geos/we.html#People>, and
<http://www.odci.gov/cia/publications/factbook/geos/gz.html#People>
- (^٤) الأيام، فلسطين، ٥ نيسان / إبريل ٢٠٠٥.
 (٥) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
<http://www.pcbs.org/desktopmodules/newsscrollEnglish/newsscrollView.aspx?ItemID=36&mID=11170>
- (^٦) وكالة غوث وتشغيل اللاجئين: <http://www.un.org/unrwa/arabic/Refugees/pdf/TABLE3.PDF>
- (^٧) المرجع السابق.
- (^٨) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:
<http://www.pcbs.org/desktopmodules/newsscrollEnglish/newsscrollView.aspx?ItemID=36&mID=11170>
- (^٩) مركز العودة الفلسطيني، لندن: <http://www.prc.org.uk/data/asp/d5925/>.asp>
- (^{١٠}) الأيام، فلسطين، ٢٤ نيسان / إبريل ٢٠٠٥:
http://www.al-ayyam.com/znews/site/template/Doc_View.aspx?did=19526&Date=42005/24/
- (^{١١}) سلمان أبو ستة (مقدم)، إلياس شوفاني وهاني عبد الله (مراجعان)، إسرائيل ٢٠٢٠، **خطتها التفصيلية لمستقبل الدولة والمجتمع**، ٦ مجلدات، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، انظر المجلد الثاني: **صورة المستقبل والمجلد السادس: إسرائيل والشعب اليهودي**.
- (^{١٢}) المركز الفلسطيني للإعلام، ٧ نيسان / إبريل ٢٠٠٥:
http://www.palestine-info.info/arabic/palestoday/dailynews/2005/apr054_6//details4.htm#2
- (^{١٣}) يوسف كرباج، "إعادة خلط الأوراق السكانية في الشرق الأوسط: المستقبل الديموغرافي لمنطقة فلسطين" إسرائيل، "مجلة الدراسات الفلسطينية"، عدد ٣٨، ربيع ١٩٩٩، ص ٥٦-٧٩. وكذلك انظر:
 Youssef Courbage, "Reshuffling the Demographic cards in Israel / Palestine", *Journal of Palestine Studies*, XXVIII, no. 4 (Summer 1999) pp 2139-.
- (^{١٤}) Nur Masalha, *The Politics of Denial: Israel and the Palestinian Refugee Problem*, Pluto Press, London, Virginia, 2003
- Nur Masalha, *Expulsion of the Palestinians: The Concept of Transfer in Zionist Political Thought, 1882 - 1948*, Institute of Palestine Studies, Washington DC, 1992
- Nur Masalha, *A Land without a People: Israel, Transfer and the Palestinians*, Faber and Faber, London, 1997
- Nur Masalha, *Imperial Israel and the Palestinians: The Politics of Expansion*, Pluto

Press, London and Virginia, 2000

(١٥) د. سلمان أبو ستة، "سياسة الترحيل والتوطين في الفكر الصهيوني - إلى عمل عربي موحد لمقاومة مشاريع التوطين (١)"، "السفير"، ٢٥ آب / أغسطس ١٩٩٩، ص ١٩. ود. سلمان أبو ستة، "سياسة الترحيل والتوطين في الفكر الصهيوني - القرار ١٩٤ ملزم والعودة ممكنة عملياً (٢)"، "السفير"، ٢٦ آب / أغسطس ١٩٩٩.

(١٦) Jonathan Cook, "Disturbing Israeli ideas from Herzliya", *The Daily Star*, Beirut, January 27, 2006
(١٧) جريدة النهار، لبنان، ١٨ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥:

<http://www.annaharonline.com/htd/ADIAN0509183-.HTM>

(١٨) تقرير رؤساء بعثات الاتحاد الأوروبي في القدس ورام الله - مركز التنمية البيئية والاجتماعية:

<http://www.etccsy.org/modules/news/article.php?storyid=190>

(١٩) الخليج، ١٦ نيسان / إبريل ٢٠٠٥:

http://www.alkhaleej.ae/articles/show_article.cfm?val=157974

(٢٠) القدس العربي، ١١ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥:

<http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=2005\10\1011-\s27.htm&storytitle=ff520%بالمائة20%ff20%من20%سكان20%محيط20%القدس20%فقدوا20%اعمالهم20%بسبب20%جدار20%العزل20%العنصري>

(٢١) انظر: تقرير رؤساء بعثات الاتحاد الأوروبي في القدس ورام الله - مركز التنمية البيئية والاجتماعية:

<http://www.etccsy.org/modules/news/article.php?storyid=190>

(٢٢) مركز موشي ديان: http://www.carim.org/Publications/AR2005CARIM_lite01.pdf

(٢٣) ابراهيم حمامي، "الجاليات الفلسطينية في أوروبا"، في مركز العودة الفلسطيني:

<http://www.prc.org.uk/data/aspx/d5925/.aspx>

(٢٤) يوسف كرباج، "الرهان الديموغرافي في الصراع على هوية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٦٣، صيف ٢٠٠٥، ص ٦٨ - ٩١.

(٢٥) James Brooks, "How Israel "Disperses" Demonstrations Chemical Warfare on the West Bank?",

Counter Punch, 5 July 2004, <http://www.counterpunch.org/brooks07062004.html>

(٢٦) State of Palestine. Ministry of Health <http://www.moh.gov.ps/index.asp?deptid=>

8&pranchid=61&action=details&serial=349

(٢٧) Salman Abu Sitta, "Traces of Poison", *Al-Ahram Weekly*, Issue No. 627, 27 Feb - 5 Mar 2004,

<http://weekly.ahram.org.eg/2003627//focus.htm>

(٢٨) يمكن الاطلاع على البرنامج بقراءة الإعلانات المنشورة في الصحف وعلى سبيل المثال:

www.haaretzdaily.com

(٢٩) يوسف كرباج، "الرهان الديموغرافي في الصراع على هوية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٦٣، صيف ٢٠٠٥، ص ٦٨ - ٩١.

(٣٠) Salman Abu Sitta, *From Refugees to Citizens at Home: The End of the Palestinian-Israeli*

Conflict, Palestine Land Society and The Palestinian Return Centre, London, 2001.